أقيم برعاية سامية

المؤتمر والمعرض البحري اختتم فعالياته بتكريم المشاركين

جانب من ورش العمل

الشيخ يوسف العبد الله متحدثا

.. ويكرم المشاركين

اختتمت يوم امس الاول فعاليات «المؤتمر والمعرض البحري والاجتماع الواحد والخمسين لاتحاد الموانئ البحرية العربية، والاجتماع الأول لقطاع النقل العربي في الكويت والذي اقيم لأول مرة في دولة الكويت وتحت رعاية سامية لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد

وقد تضمن اليوم الثاني والأخير من المؤتمر عدة فعاليات وورشات عمل بالإضافة إلى حفل الاختتام حيث تم تكريم المشاركين وتوزيع الدروع التذكارية عليهم من قبل مدير عام مؤسسة الموانئ ورئيس قطاع النقل العربي ورئيس اتحاد الموانئ البحرية العربي الشيخ يوسف العبد الله الصباح ورئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري الدكتور إسماعيل عبد الغفار فرج.

وتضمنت الفعاليات ورشات عمل واجتماعات وحلقات نقاشية حول عدد من المواضيع الحيوية ومنها موضوع التنمية المستدامة في الموانئ والتحديات البيئية وتحديات الطاقة الخاصة بالموانئ وتكامل نظام النقل العربي والاجتماع الـ 51 لإتحاد الموانئ البحرية العربية وحلقات نقاشية نظمتها الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري التابعة لجامعة الدول العربية، وكذلك معرض بحري شاركت فيه كبريات الشركات العالمية في مجال صناعة الموانئ والسفن والنقل.

التدريب المستدام في الموانئ الكويتية بالإضافة إلى كفاءة وإدارة الموانئ ودور تكنولوجيا المعلومات في تطوير وإدارة الموانئ وتطبيق معايير الجودة والقياس في أنظمة إدارة الموانئ.

يذكر بأن «المؤتمر والمعرض البحري في الكويت» واكب أربع فعاليات هامة وهي الاجتماع الأول لقطاع

تكريم احد المشاركين

صورة تذكارية للحضور

حضور كبير

تصدر

«تركيبة المجلس»

اضاف ردا على سؤال حول رغبة الحكومة في حضور جلسة الاربعاء المقبل من عدمه ، ان الجلسة قائمة حتى هذه اللحظة للتصويت على طلب طرح الثقة.

بدوره قال وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة د . فالح العزب ، ردا على اتهام بعض النواب للحكومة بتعطيل نصاب جلسة مجلس الامة الخاصة بشأن التركيبة السكانية ، ان الحكومة حضرت بالوزراء المختصين بهذه القضية ، مضيفا انه «يفترض بمن طلب انعقاد الجلسة التنسيق لعقدها ، وهم نواب مجلس الامة ، ونحن لا نتحمل هذا الأمر».

وحول ما يتداول حول استقالة وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود ، أكد العزب انه «لا صحة لهذا الموضوع حاليا ، والامر متروك للقيادة السياسية والوزير المعني» ، مشيرا الى ان «الحكومة ما زالت تدرس خياراتها بهذا الشأن».

وأعرب عدد من النواب عن استيائهم بسبب عدم اكتمال النصاب لعقد جلسة الأمس ، وأعلنوا عن تقديمهم عددا من الاقتراحات للحد من ازدياد العمالة الوهمية ، والقضاء على تجارة الاقامات .

ووصف النائب د. عبدالكريم الكندري عدم عقد الجلسة الخاصة بمناقشة التركيبة السكانية ، بسبب عدم اكتمال النصاب ، بانه «خيبة امل كبيرة» ، لافتا الى ان غياب بعض النواب عن الجلسة ، بعد استهتارا بهذه القضية الحساسة.

واستغرب الكندري حضور الحكومة الكبير في جلسة رفع الحصانات ، وحضورها بعدد قليل خلال جلسة أمس ، متمنيا ان تكون هناك محاسبة لمن لم يحضر الجلسة من النواب ، مشيرا إلى انه سيتقدم بطلب آخر لعقد هذه الجلسة بعد أيام ، كما سيتقدم بثلاثة اقتراحات بقوانين لتعديل التركيبة السكانية.

وأكد النائب حمدان العازمي ان المسؤولية بالدرجة الاولى تقع على الحكومة ، التي حضرت بثلاثة وزراء فقط ، ولكن العتاب الأكبر على النواب الذين لم يحضروا خصوصا مقدمي الطلب.

واستغرب العازمي من هذا التصرف الحكومي ، بالرغم من معاناتها في فتح وإغلاق تصاريح جلب العمالة ، مشيرا إلى أن عقد الجلسة يضع الحلول لهذه القضية التي تعاني منها جميعا.

من جانبها قالت النائبة صفاء الهاشم ان الرفع المتكرر للجلسات اصبح ظاهرة ، اما بافتعال سجال او عدم حضور للحكومة وبعض النواب ، معربة عن اسفها لعدم اكتمال النصاب لعقد الجلسة الخاصة بمناقشة قضية مهمة ، تخص الكويت وبنيتها التحتية.

اضافت الهاشم ان التركيبة السكانية العمود الفقري للكويت ، وحتى لو لم تحضر الحكومة الجلسة سأرسل لها ما لدي من ارقام عبر وسائل التواصل ، حتى تعرف خطورة هذه المشكلة .

واكدت ان البنية التحتية تدمرت بسبب التركيبة السكانية ، ويجب رسم مسار الدولة الى اين ذاهبة ، لافتة الى انه عندما تصل نسبة التركيبة السكانية 1 الى 3 ، فهذا مؤشر خطير يحتاج وقفه جادة ، كما شددت الهاشم على ضرورة رفع الحد الأدنى من الرواتب والمحافظة على الحد الأعلى حتى يكون هناك فلترة وتضمن بقاء العمالة الماهرة فقط .

وبينت الهاشم ان تجار الإقامات السبب الرئيسي في ازدياد العمالة الوهمية ، متسائلة : ما هي الإجراءات الحكومية تجاه معالجة هذه القضية ، وهل طبقت الحكومة سياسة الاحلال في الوظائف التي يشغلها الوافدين؟

واستغرب النائب مبارك الحجرف عدم اكتمال النصاب في جلسة أمس ، رغم اهمية القضية المطروحة، التي تستحق ان نقف عندها ونبحث طرق معالجتها.

وقال الحجرف إنه تم إعداد دراسة بشأن التركيبة السكانية ، لو طبقت قد تحد من ازدياد العمالة الوهمية ومن نشاط تجار الاقامات ، لافتا الى ان لديه ٣١ مقترحا بهذا الشأن سيوزعها على النواب والوزراء لعلها تطبق.

وطالب بان يتم تحويل تبعية هيئة القوى العاملة إلى وزارة التجارة، بدلا من وزارة الشؤون ، بحكم ارتباط سوق العمل بالعمل التجاري في الكويت.

وأكد ان الوباء الكبير المنتشر في الكويت هو تجارة الاقامات ، وللاسف من يعمل بشكل حقيقي توقف ملفاته في وزارة الشؤون بينما التجار الكبار يترك لهم الحبل على الغارب.

بدوره طالب النائب مرزوق الخليفة بتشكيل لجنة من وزارات الشؤون والداخلية والتخطيط ، لتعديل التركيبة السكانية، وان يكون لدينا نظام اسوة بنظام الهجرة في امريكا.

وانتقد الخليفة أسلوب تعامل الوزارات مع قضية إحلال العمالة الوطنية، مشيرا إلى ان وزارتي الصحة والتربية تستقدمان العمالة من اصقاع الدنيا بينما يفترض ان الاولوية للكويتيين ثم للبدون، ونطالب على الاقل بمساواة الوافد باين البلد في معادلة الشهادات.

وأشار إلى أن وزيرة الشؤون أهملت تجار الاقامات والقاسدين الذين نشروا العمالة الهامشية ، وركزت على حل النقابات وقطع المساعدات عن المطلقات والارامل الكويتيات وتعسفت مع المعاقين.

من جهته قال النائب يوسف الفضالة إنه من المؤسف عدم حضور الحكومة بجميع وزرائها ، وكذلك عدد من النواب الجلسة الخاصة بمناقشة قضية مهمة مثل التركيبة السكانية، مطالبا من لم يحضر الجلسة المسؤولية كاملة تجاه قضية تهم الشارع الكويتي كاملا.

ولفت الى ماتعانيه الكويت من خلل يمتد اثره على الكويتيين نفسهم ، من خلال عدم توفر وظائف حكومية للمواطنين ، وذلك نتيجة التخبط في الحكومة، مبينا أن هذا الامر يحتاج الى معرفة أسبابه واجبار الحكومة على خطة عمل للحفاظ على التركيبة السكانية.

بدوره قال النائب رياض العدساني إن من حق المواطن أن يعز في وطنه ولدينا عدد كبير من دون عمل، وهذا الرقم يزيد وهناك أيضا أكثر من ٤٣ الف رخصة عمل لم يتم التفتيش عليها.

وطالب العدساني الحكومة بتطبيق سياسة الاحلال في الوظائف التي يمكن ان يشغلها المواطنين دون المساس بكرامة الوافد ومحاسبة تاجر الإقامات والوافد الذي قبل بمخالفة القانون.

وذكر أن عدد الوافدين العاملين في القطاع الحكومي بلغ 94 الف وافد تبلغ قيمة رواتبهم 544 مليون دينار، داعيا إلى تطبيق سياسة الإحلال في أقرب وقت.

وأشار إلى أن البيانات الإحصائية تشير إلى أن عدد الوافدين داخل قوة العمل 2.138 مليون وافد منهم وافد منهم(17.498) عاطل عن العمل ، والمواطنون داخل قوة العمل (435.904)اضافة الى 11.670 عاطل عن العمل .

بدوره اعتبر النائب عبد الله فهاد ان مشكلة نصاب الجلسة الخاصة تؤكد عدم جدية الحكومة وبعض النواب في حل قضية التركيبة السكانية.

وانتقد فهاد التراخي الحكومي في ملف الإقامات ومطاردة كبار اصحاب المصالح في هذا الملف والذي يعد أصل المشكلة والاكتفاء بمطاردة العامل البسيط.

وأكد أن الغرق البلد بعدد كبير من العمالة الهامشية أدى إلى اختلال التركيبة السكانية وأن إيجاد حلول ذلك مسؤولية الحكومة كاشفا انه كان سيقدم خلال الجلسة الخاصة عددا من المقترحات لعلاج هذا الوضع.

في المقابل قال وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة د . فالح العزب ، ردا على اتهام بعض النواب للحكومة بتعطيل نصاب جلسة مجلس الامة الخاصة بشأن التركيبة السكانية ، ان الحكومة حضرت بالوزراء المختصين بهذه القضية ، مضيفا انه «يفترض بمن طلب انعقاد الجلسة التنسيق لعقدها ، وهم نواب مجلس الامة ، ونحن لا نتحمل هذا الأمر».

«الأعلى للبترول»

التي رصدها ديوان المحاسبة ، كما ان لجنة المناقصات المركزية في اجتماعها بتاريخ 2017/1/4 قامت بإلغاء قرارها السابق والخاص بإلغاء المناقصة واعتمدت محضر الترسيه على الشركة صاحبة ذاتي اقل الأسعار دون وجود أسباب او اسانيد قانونية لذلك .

وقال حماد : اننا نشيد باستجابة المجلس الأعلى للبترول لمطالبتنا بإلغاء تلك المناقصة وإعادة طرحها مره أخرى ، لوقف تلك التجاوزات والمخالفات وحماية الأموال العامة للدولة .

من جهته ثمن النائب خليل الصالح قرار المجلس الأعلى للبترول بإلغاء مناقصة الأنابيب النفطية وإعادة طرحها مجددا.

وأكد الصالح « إن هذا القرار صائب ويجب تفعيل ملاحظات الجهات الرقابية وفي مقدمتها ديوان المحاسبة بشأن المناقصة» ، مشددا على أن ان المصلحة الوطنية يجب أن تبقى فوق كل الاعتبارات».

من جانب آخر أكد الأمين العام للمجلس الأعلي للتخطيط والتنمية د . خالد مهدي ، ان الجهات الحكومية المعنية استطاعت التغلب على نحو 48 في المئة من المعوقات التي تواجه تنفيذ مشاريع خطة التنمية ، وفقا لتقرير المتابعة السنوي الثالث للخطة السنوية «2017-2016».

واوضح مهدي في مؤتمر صحافي أمس ، للاعلان عن تقرير المتابعة الثالث للفترة من «الاول من ابريل حتى نهاية ديسمبر» لخطة «2016-2017» وهي السنة الثانية من الخطة الانمائية متوسطة الاجل الثانية «2016-2015 و 2020-2019» ، ان التقرير كشف عن وجود 594 معوقا تعترض تنفيذ الخطة ، «اغلبها معوقات إدارية مثلت ما نسبته 27 في المئة ، في حين مثلت المعوقات الرقابية 23 في المئة».

اضاف ان اجمالي مشاريع الخطة بلغ 282 مشروعا بتكلفة اجمالية تقدر بنحو ثلاثة مليارات دينار ، انفق منها 48.6 في المئة ، بارتفاع في نسبة الإنفاق على المشروعات التنموية قدره 13.7 في المئة ، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وذكر ان اجمالي المشاريع الإستراتيجية في الخطة السنوية «2016-2017» بلغ 35 مشروعا ، بتكلفة اجمالية تبلغ نحو 21.4 مليار دينار على مدى سنوات الخطة ، منها 2.2 مليار دينار مرصودة للسنة الحالية ، وموزعة على أربعة مشاريع استراتيجية.

وأفاد بان الخطة تشمل أيضا 11 مشروعا للتعليم العالي ، بتكلفة اجمالية تقدر بـ2.7 مليار دينار ، وتسعة مشاريع تتعلق بركيزة الاقتصاد المستدام بتكلفة تقدر بـ 11.4 مليار دينار ، وثمانية مشاريع تتعلق بالبنى التحتية بتكلفة 5.7 مليار دينار وثلاثة مشاريع بيئية قيمتها 616 مليون دينار.

وقال مهدي ان نتائج التقرير المتعلقة بالتنمية البشرية والمجتمعية اشتملت على 188 مشروعا تنمويا ، بتكلفة 877 مليون دينار ، منها ستة مشاريع تتعلق بالتركيبة السكانية وسوق العمل بتكلفة تبلغ 463 الف دينار.

وأوضح ان من المشاريع المتعلقة بالتنمية البشرية ثمانية مشروعات للتنمية العمرانية ، بتكلفة 404 ملايين دينار ، و24 مشروعا صحيا بتكلفة 162 مليون دينار، و49 مشروعا للتعليم والتدريب بـ250 مليونا.

وذكر ان الخطة شملت أيضا 28 مشروعا للامن والعدالة بتكلفة 37 مليون دينار ، و24 مشروعا للرعاية والتنمية الاجتماعية بتكلفة 848 الف دينار ، و21 مشروعا لرعاية وتمكين المرأة والشباب بتكلفة ثمانية ملايين دينار و15 مشروعا للبيئة بتكلفة 3.760 مليون دينار ، و13 مشروعا في مجالات الثقافة والفن والاعلام بتكلفة تقارب 10 ملايين دينار.

ولفت إلى أن اجمالي المشاريع في مجال التنمية الاقتصادية ، بلغ 77 مشروعا بتكلفة بلغت 2.100 مليار دينار ، منها 37 مشروعا تتعلق بتنويع القاعدة الانتاجية وتوسيع دور القطاع الخاص بتكلفة 1.700 مليار دينار.

اضاف ان التنمية الاقتصادية ضمت 31 مشروعا تتعلق بتطوير البنى التحتية بكلفة 400 مليون دينار ، وتسعة مشاريع تتعلق بالمالية العامة بقيمة 5ر4 مليون دينار.

وأشار الى ان اجمالي المشاريع المتعلقة بالتنمية الإدارية بلغ 17 مشروعا، منها ستة مشاريع تتعلق بالإدارة الحكومية ومكافحة الفساد والتخطيط وصنع السياسات العامة بتكلفة بلغت 1.570 مليون دينار ، و11 مشروعا تتعلق بالاحصاء والمعلومات بقيمة 5.7 مليون دينار.

من جانبه قال الامين العام المساعد للتخطيط والمتابعة في «الامانة» بدر الرفاعي ، إن تقرير المتابعة الثالث تم اعتماده من قبل المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ومن مجلس الوزراء ، وتمت احالته الى مجلس الامة اليوم لمناقشته من قبل النواب.

وأفاد بأن الزيارات الميدانية لمواقع المشاريع التنموية في الفترة الاخيرة ، شملت عددا من المشاريع الكبرى بغية متابعة تنفيذ مشاريع الخطة بما يسهم في زيادة نسبة انجازها.

قانون لتجنيس

المرسوم الأميري رقم «15» لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية ، على جواز منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية لمن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البند ثالثا من تلك المادة ، على أن يحدد بقانون العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة بالتطبيق لأحكام المادة ممن توافرت فيهم الشروط والضوابط المطلوبة ، وذلك بعد البحث والتدقيق الذي تقوم به الأجهزة المعنية.

وقد صدر القانون رقم «32» لسنة 2016 بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2016 بالتطبيق لأحكام البند الثالث من المادة الخامسة من المرسوم الأميري المشار إليه.

ولما كان هذا القانون قد انتهى مفعوله بنهاية ديسمبر 2016 فقد أعد هذا الاقتراح بقانون متضمنا في مادته الأولى النص على تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2017 وفقا لأحكام المادة الخامسة من المرسوم الأميري المشار إليه بما لا يقل عن الفي شخص من حملة إحصاء 65 وفئة غير محددي الجنسية وأبناء الكويتيات.

الشاهين : قدمنا

وقضايا الدولة، مبينا أن الهدف من المقترح تنظيم الهيئة التي مازالت تعمل وفق قانون صدر في عام 1960.

واوضح الشاهين أن المقترح يضمن حقوق العاملين في الفتوى والتشريع والالتزام بالدستور، لأن الدستور في المادة 169 يتحدث عن الدوائر الإدارية وهي موجودة منذ 1981.

أضاف أن المادة 170 من الدستور تكلمت عن الفتوى والتشريع وهي موجودة منذ 1960 ولم يجدد قانونها، والمادة 171 من الدستور تكلمت عن دمج المادتين السابقتين وتشكيل مجلس الدولة.

وأكد أن المقترح يحرص على تنظيم الوضع القائم والبعد عن القضايا الخلافية الشائكة ، التي أعاقت مثل هذه التعديلات في وقت سابق ، مشددا على أن الجميع يطمح إلى مجلس دولة يقوم على أساس قوي ومتين.

وأعرب الشاهين عن أسفه لما شهدته قاعة عبدالله السالم في جلسة أمس ، مؤكدا أهمية عدم الخروج عن الدور الدستوري والوطني المنوط بها من قضايا عامة ، تمس جميع الكويتيين والمحبين لهذه الأرض الطيبة.

الجابر : قانون

الصابر مؤخرا عن الإدارة الأمريكية ، ليس له علاقة بمواطني دولة الكويت الراغبين في زيارة امريكا.

وقالت السفارة الكويتية في واشنطن في بيان صحفي ، ان السفير طمان الكويتيين الراغبين في زيارة امريكا ، «انه لم يطرأ اي تغير على وضعهم» ، وشجعهم على الاستمرار في ترتيباتهم المعتادة للسفر اليها ، مع ضرورة التقيد بالقوانين والتعليمات الصادرة عن السلطات الأمريكية.

وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وقع يوم الجمعة الماضي عدة أوامر تنفيذية ، بتعليق استقبال اللاجئين في الولايات المتحدة ، وفرض حظر على دخول المهاجرين من سوريا للفترة زمنية غير محددة ، فضلا عن حظر منح تأشيرات دخول لمواطني سبع دول ذات غالبية مسلمة ، هي إيران وسوريا والعراق وليبيا والصومال والسودان واليمن لمدة 90 يوما.

إيران تتحدى

التجربة الصاروخية ، وهي التهديدات التي يرى ولاياتي أنها تهدف إلى تقييد القدرات الدفاعية لإيران» ، مشيرا إلى أن إيران « لا تحتاج إلى تصريح من اي بلد لكي تدافع عن نفسها».

وانتقد ولاياتي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ، قائلا : « هذه ليست المرة الأولى التي يهدد فيها شخص معدوم الخبرة إيران ، الحكومة الأمريكية ستتفهم ان تهديد إيران لا يجدي نفعا».

وكانت إدارة ترامب قد قالت إن اختبار إيران الصاروخي يمثل انتهاكاً للقرار الدولي 2231 ، الذي يطالب طهران بعدم القيام بأي نشاط له علاقة بالصواريخ البالستية قادرة على حمل رؤوس نووية.

وكان مستشار الأمن القومي الأمريكي مايك فلين قد اتهم الحكومة الإيرانية بالقيام بـ « سلوك ضار» ، بعد التجربة الصاروخية البالستية التي أجرتها مؤخرا ، إلا أنه لم يتهم طهران بخرقها للاتفاق النووي .

وقال فلين، في مؤتمر صحفي في البيت الأبيض، «نوجه تحذيراً إلى إيران ابتداء من اليوم».

ووافقت ايران في نهاية المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني في عام 2015 ، مع الدول الكبرى الست ، على تمديد العقوبات المفروضة عليها من قبل الأمم المتحدة بشأن تطوير الصواريخ البالستية لمدة 8 سنوات.

ووصف مستشار الأمن القومي الأمريكي إدارة أوباما ، التي توصلت إلى الاتفاق المبرم ، بانه» ضعيف وغير فعال».

من جهة أخرى اتهم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إيران بانها تستحوذ على العراق رغم إهدار إدارة أوباما 3 تريليونات دولار لإحكام السيطرة على العراق.

دي ميستورا

كما أكد دي ميستورا على أهمية مشاركة جامعة الدول العربية في مباحثات جنيف حول سوريا، مشيرا إلى أنه تقدم بهذه الرؤية إلى مجلس الأمن.

وقال دي ميستورا : «سوريا بلدٌ يقع في العالم العربي، وعليه فإنه من الضرورة بمكان حضور ومشاركة جامعة الدول العربية في مفاوضات جنيف».

وكانت ردود فعل متتالية للمعارضة السورية قد نتجت بعد تصريحات المبعوث الأممي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا بأنه سيضطر إلى تشكيل وفد للمعارضة في حال عدم قدرة المعارضة الحالية على تسمية أعضاء وفدها إلى جنيف.

كما أكدت الهيئة العليا للمفاوضات رفضها إقدام الأمم المتحدة على تشكيل وفد المعارضة، وذلك عبر بيان أوضحت فيه أنه لا يمكن أن تختار أطراف خارجية ممثلين سوريين في المحادثات، مشددةً على أنها لن تقبل دعوات مفاوضات جنيف المقبلة إن لم تضمن انتقال السلطة لهيئة انتقالية في البلاد.

وأشارت تصريحات لـ«سالم المسلط» المتحدث الرسمي للهيئة العليا للمفاوضات السورية ردود الفعل لم تكن عبر البيانات أو اللقاءات التلفزيونية فحسب، بل وصلت إلى مواقع التواصل الاجتماعي، حيث غرد رياض حجاب منسق الهيئة على «تويتر» أن أهم ما يجب أن ينشغل به دي ميستورا هو تحديد أجندة للمفاوضات، وأن تحديد وفد المعارضة السورية ليس من اختصاصه.

من جهته، حذر الأمين العام للأمم المتحدة انتونيو غوتيريس على غرار مبعوثه إلى سوريا، من إمكانية تحديد ممثلي وفد المعارضة السورية إلى المفاوضات المرتقبة في العشرين من فبراير، في حال لم تتمكن الأخيرة من ذلك.

لبنان يبدأ

وتتراوح التقديرات بشأن عدد الفلسطينيين في لبنان ، ما بين 280 الف لاجيء ، إلى ما يزيد عن نصف مليون لاجيء.

والقى التباين الكبير في التقديرات بظلاله على حجم المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة للفلسطينيين المحرومين من شغل عدد من الوظائف ، بالإضافة إلى تعرضهم لتفرقة اجتماعية وقانونية.

ويعتبر الفلسطينيون ثاني أكبر جماعة من اللاجئين في لبنان بعد السوريين.

وشدد رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري ، في كلمته بمناسبة تدشينه لمشروع الإحصاء على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة لبلادهم.

وقال الحريري إن من بين أهداف الإحصاء أن يُظهر للمجتمع الدولي والعالم «حجم المشاكل الذي تسببها إسرائيل في فلسطين ولبنان أيضا».